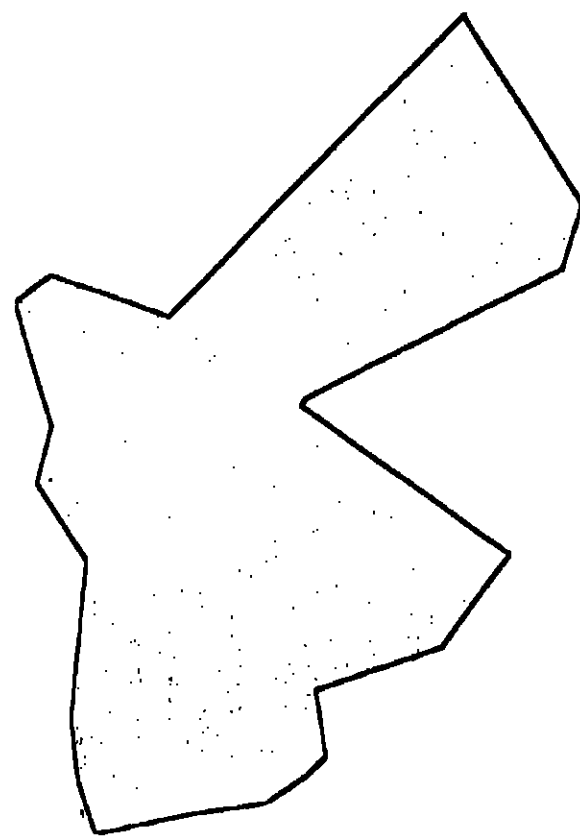


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٤٢٣ هـ - الموافق ١ أيار سنة ٢٠٠٢ م.

العدد : ٤٥٤٣

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

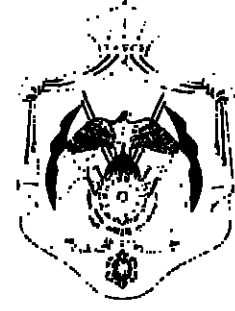
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٤٣ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١

رقم الصفحة	المحتويات
١٩٠٤	— نظام رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل للنظام الغرف الصناعية
١٩٠٦	— نظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ - نظام موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

هكس زامن الزمحل

نظام رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢
نظام معدل لنظام الغرف الصناعية

المادة ٢- تعدل المادة (١٨) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

ثانياً: بالنسبة عبارة (٩٠-٩١- تسعين يوماً) وعبارة (بخمسة عشر يوماً) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنهما بعبارة (مالية

د- ١- اذا فقد مجلس ادارة الغرفة الصناعية النصاب القانوني بسبب

استقالة اكثر من نصف اعضاءه او فقدتهم لعضويتهم لاي سبب من الاسباب يعتبر المجلس منحلا ويتم بقرار من الوزير تشكيل لجنة مؤقتة لادارة الغرفة بعدد لا يزيد على عدد اعضاء المجلس المنحل ويسمى من بين اعضائها رئيسا لها ونائبا له وتمارس هذه اللجنة جميع المهام والصلاحيات المقررة للمجلس .

٢- يتم اجراء الانتخاب للمجلس الجديد بقرار من الوزير خلال مدة لا تتجاوز (١٢٠) مائة وعشرين يوما من تاريخ تشكيل اللجنة المؤقتة .

٢٠٠٢/٤/٣٠

فيصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد علّاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول
وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير اللقفل نادر الذهبي	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعالي	وزير الدخالية فقطان المجالي

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢

نظام موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
صادر بمقتضى المادة (٧٦) من قانون الضمان الاجتماعي
رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

- المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- المؤسسة : المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
 - المجلس : مجلس ادارة المؤسسة.
 - الرئيس : رئيس المجلس.
 - المدير العام : مدير عام المؤسسة.
 - الملاك : مجموعة الوظائف المصنفة والوظائف غير المصنفة المنصوص عليها في هذا النظام.
 - اللجنة : لجنة الموظفين المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام.
 - الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في أي من الوظائف المدرجة في الملأك.
 - اللجنة الطبية : اللجنة الطبية الحكومية المختصة.

هذه من النسخ

الفئة : مجموعة من الوظائف ذات درجات ورواتب محددة
بمقتضى احكام هذا النظام .

الراتب : الراتب الاساسي الشهري الذي يتقاضاه الموظف بموجب
احكام هذا النظام .

الراتب الاجمالي : الراتب الخاضع للاقتطاع وفقا لاحكام قانون الضمان
الاجتماعي النافذ المفعول .

البعثة : ايفاد الموظف للحصول على مؤهل علمي من مؤسسة
تعليمية او تدريبية معترف بها مدة متصلة تزيد على ثمانية
اشهر سواء كانت داخل المملكة او خارجها .

الدورة : ايفاد الموظف لمدة متصلة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد
على ثمانية اشهر للدراسة او التدريب بغرض اكسابه معرفة
علمية او مهارة عملية او كليتهما سواء كانت داخل
المملكة او خارجها .

المهمة : ايفاد الموظف لمدة متصلة لا تتجاوز شهرا في مهمة
رسمية او علمية او لحضور مؤتمر او ندوة او حلقة دراسية
او لقاء علمي او للقيام بزيارة او جولة استطلاعية او ما
يمثلها سواء كانت المهمة داخل المملكة او خارجها .

الموفد : الموظف الذي يوفد في بعثة او دورة او مهمة وفقا
لاحكام هذا النظام .

ملاك المؤسسة

المادة ٣- مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا النظام تسري احكام هذا النظام على
جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة.

المادة ٤- ١- تطبق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة
في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام.

ب- تحقيقا للغايات المقصودة في الفقرة (١) من هذه المادة ، يمارس
المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس
صلاحيات الوزير المختص كما يمارس المدير العلم صلاحيات الامين
العام .

المادة ٥- يقسم موظفو المؤسسة الى :-

١- موظفين مصنفين :-

١- وهم الذين يعينون في وظائف دائمة ومصنفة وفقا للدرجات المبينة
ضمن الفئات الخاصة بهم ورواتبهم الاساسية والحد الاعلى لزياداتهم
السوية كما يلي :-

الفئة	الدرجة	ادنى	اعلى	الزيادة السنوية
		مربوطها	مربوطها	بالدينار
		بالدينار	بالدينار	
الاولى	الخاصة	٣٨٠	٤٨٨	١٢
الاولى		٢٧٨	٣٦٨	١٠
الثانية		١٩٥	٢٦٧	٨
الثالثة	الثالثة	١٤٠	١٨٨	٦
الرابعة		٩٩	١٣٤	٥
الخامسة		٦٦	٩٤	٤
السادسة		٥٠	٦٢	٣

٢- يقرر المجلس بناء على تنسيب المدير العام في بداية كل سنة جدولا
بتشكيلات الوظائف المصنفة .

ب- موظفين غير مصنفين :-

١- وهم الذين يعينون في الوظائف غير المصنفة والمدرجة
مسمياتها ورواتبها والحد الاعلى للزيادات السنوية لكل منها
كما يلي :-

هذا نص العمل

الفئة	الوظيفة	أدنى	أعلى	الزيادة السنوية
		مربوطها	مربوطها	بالدينار
		بالدينار	بالدينار	

الرابعة فني (أ)	١٠٥	٢٥٠	٥
سائق باص	٨٠	٢٠٠	٤
فني (ب)	٥٧	١٧٧	٤
سائق سيارة	٥٧	١٧٧	٤
سائق دراجة	٥٥	١٥٥	٤
لارية			
مأمور مقسم	٤٧	١٣٧	٣
بستاني، حارس،			
مراسل، طاهي،			
سفرجي، عامل تنظيفات			

- ٢- يقرر المجلس بناء على تنسيب المدير العام عدد الوظائف غير المصنفة وشروط الترفيع فيها من وظيفة الى أعلى .
- ٣- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة تعليمات تحدد فيها اضافة الوظائف غير المصنفة الاخرى مسمياتها المقابلة في المستوى للوظائف المبينة في البند (١) من هذه الفقرة من حيث مهامها وواجباتها ومتطلبات اشغالها .
- ج- موظفين يعقود :-

- ١- وهم الذين يعينون بموجب عقود بوظائف مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في المؤسسة او لاشغال وظائف اختصاصية تتطلب مؤهلات عالية او خبرات مميزة او كليهما مما تستدعي حاجة المؤسسة اليها ويعتذر تحديد الراتب المستحق لهذه الوظائف وفق احكام هذا النظام ، وتسري عليهم الشروط الواردة في عقود استخدامهم .
- ٢- يعمل الموظف بعقد معاملة الموظف المصنف وفقا للدرجة التي

يستحقها لو كان مصنفا وراتبه الاساسي وفي ما لم يرد عليه نص في عقد الاستخدام .

- ٣- يجوز للمدير العام تعيين اشخاص للعمل في المؤسسة لقاء اجور يومية وينطبق عليهم قانون العمل المعمول به .

المادة ٦- اذا بلغ الموظف أعلى مربوط الدرجة التي يشغلها ولم يكن بالامكان ترفيعه لاي سبب من الاسباب فيمنح الزيادة السنوية المقررة لدرجته لمدة عشر سنوات حدا أعلى .

المادة ٧- تؤلف في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة الموظفين) يعين المجلس رئيسا لها واربعة اعضاء من كبار موظفي المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام، وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثرية.

المادة ٨- تختص اللجنة بتقديم التنسيب في الامور التالية :-

- أ- تعيين الموظفين وترفيعهم وتعديل رواتبهم وانهاء خدماتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم.
- ب- ترشيح الموظفين للبعثات العلمية والدورات التدريبية.
- ج- اي مهام اخرى يحيلها المدير العام اليها مما يدخل ضمن صلاحياتها بمقتضى احكام قانون الضمان الاجتماعي او هذا النظام.

تعيين الموظفين

المادة ٩- يشترط فيمن يعين في أي من وظائف المؤسسة ان يكون :-

- أ- اردني الجنسية .
- ب- قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .
- ج- سالما من الامراض والناهات البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام بواجباته بموجب قرار من اللجنة الطبية الحكومية المختصة ، وللمرجع المختص بالتعيين في حالات خاصة تعيين الاشخاص غير

مجلس العمل

الاولى في الصيدلة والهندسة وطب الاسنان براتب السنة الخامسة من الدرجة الرابعة.

ي- خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة دبلوم الدراسات العليا بعد الشهادة الجامعية الاولى في الصيدلة والهندسة وطب الاسنان براتب السنة السابعة من الدرجة الرابعة.

ك- خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة الماجستير في الصيدلة والهندسة وطب الاسنان براتب السنة الاولى من الدرجة الثالثة.

ل- خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون الشهادة الجامعية الاولى في الطب البشري براتب السنة الاولى من الدرجة الثالثة.

م- خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة دبلوم اختصاص لمدة سنة كاملة بعد الشهادة الجامعية الاولى في الطب البشري براتب السنة الثالثة من الدرجة الثالثة.

ن- خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة دبلوم اختصاص لمدة سنتين بعد الشهادة الجامعية الاولى في طب البشري براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة.

المادة ١٤- لا يجوز التعيين في أي من الدرجتين الخاصة او الاولى من الفئة الاولى او الترفيع الى أي منهما الا اذا كان حائزا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل كما لا يجوز لمن لا يحمل هذه الشهادة ان يشغل وظيفة اعلى من رتبة رئيس قسم .

المادة ١٥- أ- تراعى عند تحديد الدرجة التي يعين فيها أي شخص في أي وظيفة سنوات الخبرة التي امضاها في الخدمة في أي جهة او مؤسسة حكومية او اهلية او غيرها اذا كانت تتفق مع متطلبات الوظيفة التي سيعين فيها ، وكانت قد اكتسبت بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي يعين بموجبه .

ب- ١- تحتسب سنوات الخبرة سنة بسنة سواء كانت داخل المملكة او خارجها ، في القطاع العام او في القطاع الخاص ويعتمد في ذلك

تحديد المؤهل العلمي الاخير او الخبرة اللاحقة لاي مؤهل علمي سابق ايهما افضل لمصلحته في التعيين .

٢- لا تحتسب مدة الخبرة العملية التي تقل عن ستة اشهر ، اما اذا زادت على هذه المدة وقلت عن اثني عشر شهرا فتحتسب المدة نصف سنة .

ج- تحتسب الخبرة العملية التي ترفق بطلب التعيين شريطة تقديم الوثائق الثبوتية لذلك قبل صدور قرار التعيين ولا تحتسب أي خبرة لم ترد في الطلب .

المادة ١٦- أ- يكون الموظف عند تعيينه لأول مرة في المؤسسة تحت التجربة لمدة سنة كاملة من تاريخ مباشرته العمل ويتم تثبيته في الخدمة بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة التجربة ما لم يصدر قرار بتمديد مدة التجربة لمدة اخرى لا تزيد على سنة او انتهاء خدمته وتعتبر مدة التجربة قبل التثبيت جزءا من خدمة الموظف الفعلية .

ب- يجوز بقرار من المرجع المختص بالتعيين انهاء خدمة الموظف لعدم كفاءته او لسوء سلوكه خلال مدة التجربة ولا يحق له في هذه الحالة المطالبة بأي تعويض نتيجة لذلك، كما لا يجوز اعادته تعيينه مرة اخرى.

ج- اذا أعيد تعيين الموظف الذي لم يكمل مدة التجربة بوضع تحت التجربة من جديد كما يوضع تحت التجربة مجددا كل من امضى خارج المؤسسة مدة تزيد على ثلاث سنوات.

د- لغايات تطبيق احكام هذه المادة لا تعتبر المدة التي تكون فيها يد الموظف مكفوفة عن العمل ضمن مدة التجربة .

واجبات الموظف وسلوكه

المادة ١٧- يلتزم الموظف بما يلي :-

أ- القيام بمهام الوظيفة وواجباتها بكفاءة وامانة ونشاط واي عمل يكلف به

مكتبات

في اوقات الدوام الرسمي او ايام العطل والاعياد الرسمية .

ب- مراعاة المواعيد المحددة للدوام وتكريس اوقات العمل للقيام بواجبات وظيفته .

ج- تنفيذ اوامر رؤسائه وتعليماتهم ومراعاة التسلسل الاداري في الاتصال الوظيفي .

د- المساهمة في تطوير اساليب العمل الموكل اليه وتقديم أي اقتراحات لرفع مستواه الوظيفي .

هـ- تبليغ رؤسائه عن أي تجاوز او اهمال او تلاعب او اجراء يضر بمصلحة المؤسسة واي مخالفة في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات وعن أي قصور او اهمال في تأدية العمل وقع من رؤسائه وان يبلغ بذلك التجاوز او الاهمال او التلاعب المسؤول عنه فوراً .

و- العمل على تنمية اتجاه المشاركة في الادارة وروح الفريق في العمل .

ز- المحافظة على السرية المطلقة فيما يتعلق بعمله في المؤسسة او بعمل المؤسسة بوجه عام .

ح- المحافظة على مصلحة المؤسسة وأموالها وموجوداتها .

المادة ١٨- يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية الاقدام على أي من الأعمال التالية :-

أ- ترك العمل او التوقف عنه دون إذن من رئيسه .

ب- الافشاء بأي بيانات او معلومات صدر بشأن سريتها تعليمات او قرارات او تشريعات خاصة، او يجب ان تظل مكتومة بطبيعتها .

ج- الاحتفاظ لنفسه بأي وثيقة او مخابرات رسمية او نسخة او صورة عنها او تزويد الصحف والمجلات ووكالات الانباء بها او بأي معلومات عنها دون ان يكون ذلك من صلاحياته .

د- استغلال وظيفته لخدمة أي أهداف او مصالح حزبية او الاشتراك في أي مظاهرات او اضطرابات او اعتصام .

هـ- توزيع أي مطبوعة او نشرة سياسية او كتابة عرائض او رسائل من شأنها

النيل من سمعة الدولة وهيبتها او التوقيع عليها .

و- العمل محرراً في مطبوعة دورية او مؤقتة او الاشتراك بصورة مباشرة او غير مباشرة في إدارتها الا اذا كانت تصدرها المؤسسة .

ز- استغلال وظيفته وصلاحياته فيها لمنفعة ذاتية او ربح شخصي او قبول هدايا او إكراميات او منح من أي شخص له علاقة او ارتباط مالي بالمؤسسة او له مصلحة معها .

ح- قبول أي عمل خارج نطاق أعماله الرسمية في المؤسسة الا بتصريح مسبق من المدير العام اذا كان العمل الإضافي في أي دائرة وتصريح من الرئيس او من يفوضه اذا كان لدى أي جهة أخرى، وذلك تحت طائلة استرداد أي مبلغ لمصلحة المؤسسة حصل الموظف عليه من قيامه بأي عمل إضافي دون الحصول على هذا التصريح . ويشترط في تطبيق هذه الفقرة ما يلي :-

١- ان يقوم بذلك العمل بعد اوقات العمل الرسمي في المؤسسة وان لا تنشأ عنه أي عرقلة او تعطيل لأعماله الرسمية بأي صورة من الصور .

٢- ان لا يكون العمل الإضافي لدى أي جهة او شركة ترتبط أعمالها بالمؤسسة .

ط- ترشيح نفسه للانتخابات النيابية او البلدية الا بعد انتهاء خدمته في المؤسسة .

الزيادة والترفيه والمكافأة

المادة ١٩- أ- يحدد اليوم الاول من شهر كالون الثاني من كل سنة موعداً لمنح الزيادة السنوية العادية للموظف ويمنح الموظف زيادة نسبية لاقترب نصف دينار او دينار، حسب مقتضى الحال، عن المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه والحادي والثلاثين من شهر كالون الاول من تلك السنة .

ب- تمنح الزيادة السنوية العادية للموظف بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف .

هذه نصوص العمل

المادة ٢٠-١- يتم تقييم أداء الموظفين لأعمالهم ومهامهم الوظيفية وكفاءاتهم وقدراتهم على أدائها وإنجازهم لها وإنتاجهم فيها وسلوكهم أثناء قيامهم بها وعلاقتهم مع رؤسائهم ومرؤوسيههم وزملائهم ومع المواطنين بموجب تقارير سنوية تحدد فيها التقديرات الخاصة بذلك التقييم وفق أحكام هذا النظام .

ب- ينظم التقرير السنوي لأداء الموظف على نسختين أو أكثر وفق النموذج الذي يعتمد عليه المدير العام لهذه الغاية على أن يراعى مايلي:-

- ١- يكون تقييم الرئيس المباشر للموظف وصفيًا .
- ٢- يتولى مدير الدائرة الذي يرتبط به الرئيس المباشر مراجعة أداء الموظف ويضع تقديراته .
- ٣- يضع المدير العام أو من يفوضه التقدير النهائي لأداء الموظف .
- ٤- تكون جميع مراحل إعداد التقرير مكتومة ولا يجوز اطلاع الموظف عليها إلا إذا كان تقديره النهائي الذي يضعه المدير العام أو من يفوضه بدرجة متوسط أو ضعيف .

المادة ٢١-١- يتم التقييم بأي من التقديرات التالية :-

- ١- ممتاز
- ٢- جيد جدًا
- ٣- جيد
- ٤- متوسط
- ٥- ضعيف

ب- توضع التقديرات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أساس تقدير علامة لكل من البيانات والوقائع والملاحظات المتعلقة بأداء الموظف وفق النموذج المعتمد للتقرير السنوي .

المادة ٢٢- يجب مراعاة الدقة التامة واعتماد الحقيقة دون غيرها في تدوين البيانات

والوقائع والملاحظات والقيام بتقييم الأداء ووضع التقديرات له على أساس من العدالة والتجرد من الأغراض الشخصية .

المادة ٢٣-١- يرسل المدير العام أو من يفوضه نسخة عن التقرير السنوي إلى الموظف إذا كان تقديره السنوي متوسط أو ضعيف ، وله حق الاعتراض عليه خلال عشرة أيام من اليوم الثاني لتسلمه إياه. وفي حال عدم اعتراضه عليه خلال هذه المدة تستكمل الإجراءات اللازمة لاعتماده .

ب- إذا اعترض الموظف على التقرير يجوز للمدير العام أو من يفوضه أن يحيل التقرير مع الاعتراض إلى اللجنة .

ج- يترتب على اللجنة أن تصدر قرارها في الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليها وتتخذ قرارها في أي اعتراض استنادا إلى ما ورد عن الموظف في التقرير السنوي وفي أي قيود أخرى أو سجلات أو ملفات في المؤسسة تتعلق بالموظف بالإضافة إلى شهادات رؤسائه السابقين عن كيفية أدائه خلال مدة خدمته .

المادة ٢٤- بعد اكتساب التقارير السنوية عن أي سنة الصفة القطعية يقوم المدير العام أو من يفوضه بتدقيقها لاتخاذ الاجراء والقرارات التالية بشأنها:-

١- ١- إذا كان التقدير الوارد في التقرير السنوي لأي موظف بدرجة متوسط يتم لفت نظره خطيا إلى مظاهر قصيره وأسبابه ويطلب منه العمل على تلافيها .

٢- وإذا كان التقدير في التقرير السنوي لأي موظف بدرجة ضعيف فيتم توجيه الذار له بطلب إليه فيه تحسين مستوى عمله وإنتاجه ورفع كفاءته .

٣- وأما إذا كان تقدير الموظف في التقرير السنوي بدرجة متوسط وكان تقدير أدائه في السنة السابقة مباشرة بدرجة متوسط فيتم توجيه الذار له بطلب إليه فيه تحسين مستوى عمله وإنتاجه ورفع كفاءته فيه .

٤- وإذا كان الموظف قد أدر في السنة السابقة مباشرة وفقا لما ورد في

هذه من الأصل

البند (٣) من هذه الفقرة وللأسباب الواردة فيه وكان تقدير ادائه للسنة الحالية بدرجة متوسط او ضعيف فينقل الى وظيفة اخرى تناسب مع كفاءته وقدراته .

٥- اذا تم نقل الموظف وفقا لاحكام البند (٤) من هذه المادة واستمر اداؤه بعد نقله بدرجة متوسط او ضعيف فيعطى مدة محددة لا تتجاوز ثلاثة اشهر لتحسين ادائه ، واذا لم يتجاوب خلال هذه المدة واستمر اداؤه وكفاءته بدرجة متوسط او ضعيف فتنتهى خدمته بقرار من المرجع المختص بالتعيين .

ب- تتخذ القرارات والاجراءات المنصوص عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المدير العام .

المادة ٢٥- يجوز للمدير العام ان يمنح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة كما هي مقررة لدرجته او وظيفته غير المصنفة وفق تعليمات يصدرها المدير العام لهذه الغاية ، وتمنح هذه الزيادة ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة .

المادة ٣٦- أ- يتم ترفيع الموظف الى أي من درجات الفئة الاولى بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة .

ب- يتم ترفيع الموظف الى أي من درجات الفئتين الثانية والثالثة ، ومن وظيفة الى اخرى في الفئة الرابعة بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٣٧- يجوز ترفيع الموظف المصنف من درجة الى درجة اعلى شاغرة اذا كان مستوفيا للشروط التالية :-

أ- ان يكون قد امضى في خدمة المؤسسة مدة سنتين على الاقل.

ب- تجاوز راتبه الشهري ما يلي :-

١- راتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة اذا كان الترفيع الى الدرجة الخامسة.

٢- راتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة او الرابعة اذا كان الترفيع الى الدرجة الرابعة او الثالثة على التوالي.

٣- راتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة او الثانية او الاولى اذا كان الترفيع الى الدرجة الثانية او الاولى او الخاصة على التوالي.

ج- ان يكون آخر تقريرين سنويين وردا عنه بتقدير جيد جدا على الاقل .

المادة ٢٨- أ- اذا حصل الموظف على مؤهل علمي جديد اعلى من المؤهل الذي يحمله ويتصل مباشرة بعمل المؤسسة فيجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح الموظف الراتب المقرر للشهادة التي حصل عليها وفق احكام هذا النظام اذا كان الراتب الذي يتقاضاه اقل من راتب الشهادة، اما اذا كان راتبه مساويا للراتب المقرر لتلك الشهادة او يزيد عليه فيجوز منحه ما يلي :-

١- زيادة سنوية واحدة اذا حصل على شهادة البكالوريوس او الدبلوم.

٢- زيادتين سنويتين اذا حصل على شهادة الماجستير شريطة ان لا يكون قد حصل على زيادة الدبلوم المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة والا فيعطى زيادة سنوية واحدة.

٣- ثلاث زيادات سنوية اذا حصل على شهادة الدكتوراه شريطة الا يكون قد حصل على زيادات الدبلوم والماجستير المقررة في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة. اما اذا كان الموظف قد حصل على ذلك فيمنح الفرق بين هذه الزيادات بحيث لا يتجاوز مجموع ما يمنح له ثلاث زيادات سنوية.

ب- يجوز تصنيف الموظف غير المصنف اذا حصل على مؤهل علمي يؤهله للتعيين في الوظائف المصنفة .

المادة ٢٩- أ- تصرف للمدير العام ولجميع الموظفين في المؤسسة مكافأة تعادل

هذا من الراتب

رواتبهم وعلاواتهم عن شهرين في السنة ، يدفع نصفها في نهاية شهر حزيران ونصفها الثاني في نهاية شهر كانون الاول من كل سنة .
ب- لا تصرف هذه المكافأة عن المدة التي لا يتقاضى المدير العام او الموظف عنها راتبا لاي سبب كان اذا زادت هذه المدة على شهر واحد .

المادة ٣٠- أ- تتحمل المؤسسة نفقات تركيب الهوائف ونقلها ورسوم الاشتراك فيها للمدير العام ولاي موظف آخر يرى المدير العام ضرورة وجود هائف في منزله وللمدير العام صرف الهوائف النقالة وتحديد اجور مخابراتها للموظفين الذين يرى ان مصلحة العمل تقتضي وجود هذه الهوائف بحوزتهم .

ب- يجوز للمدير العام صرف ملابس للموظفين غير المصنفين ووفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ج- تعقد المؤسسة على نفقتها تأمينا جماعيا لصالح موظفيها للتأمين على حياتهم ضد الحوادث الشخصية التي يتعرضون لها بمبلغ يعادل خمسة امثال الراتب الاجمالي السنوي للموظف بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

د- للمؤسسة ان تمنح قروض اسكان لموظفيها وفقا لتعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام على ان تحدد فيها أسس منح القرض ومقداره وسائر الامور المتعلقة به .

النقل والوكالة والانتداب والاعارة

المادة ٣١- يجوز للمدير العام ان ينقل اي موظف من وظيفة الى اخرى من المستوى نفسه والدرجة ذاتها والراتب ، او من مركز عمله الى مركز عمل آخر داخل المملكة وفقا لمتطلبات العمل ومصلحة المؤسسة .

المادة ٣٢- أ- اذا شغرت وظيفة من الوظائف التي يشغلها اي موظف من الفئتين

الاولى والثانية او تغيب شاغلها في بعثة او دورة او اجازة دراسية او اجازة دون راتب او كان معارا ، فيجوز تكليف موظف آخر من موظفي الدائرة نفسها او من دائرة اخرى عند الضرورة بالقيام بمهام واعمال تلك الوظيفة بالوكالة لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

ب- يتم تكليف الموظف الوكيل بقرار من المدير العام ويشترط في جميع الحالات ان لا يكلف الموظف باكثر من وكالة واحدة في الوقت نفسه .

ج- يقوم الموظف الوكيل بمهام وواجبات الوظيفة التي يشغلها بالوكالة الى جانب قيامه بمهام وواجبات وظيفته التي يشغلها ، ويستوفي مقابل تلك الوكالة ربع راتبه الاساسي بالاضافة الى راتبه وعلاواته اذا كانت مدة الوكالة لا تقل عن شهر واحد .

المادة ٣٣- أ- يجوز للمدير العام انتداب أي موظف الى أي من الدوائر الحكومية او المؤسسات العامة الرسمية . على ان لا تزيد مدة الانتداب على خمس سنوات مجتمعة او متفرقة خلال مدة عمل الموظف في المؤسسة .
ب- يتقاضى الموظف المنتدب رواتبه وعلاواته ومكافآته المستحقة من المؤسسة .

المادة ٣٤- يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اعارة الموظف المصنف في المؤسسة للخدمة الى أي من الدوائر والمؤسسات الحكومية والهيئات والمنظمات المحلية او الاقليمية او الدولية او الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات العامة وذلك بناء على طلبها وبعد موافقة الموظف ضمن الشروط التالية :-

- أ- ان يكون الموظف قد امضى ثلاث سنوات فعلية في خدمة المؤسسة .
- ب- ان لا تتجاوز مدة الاعارة ثلاث سنوات للمرة الواحدة ولا يجوز اعارة الموظف بعد تلك المدة الا بعد مرور ثلاث سنوات فعلية على تاريخ انتهاء اعارته الاخيرة شريطة ان لا تتجاوز مدة الاعارة ست سنوات طيلة مدة خدمته في المؤسسة .

هذا من العمل

- ج- تعتبر المدة التي يقضيها الموظف معاراً خدمة في المؤسسة وتحسب لغايات استحقاق الزيادة السنوية والترفع .
- د- لا يتقاضى الموظف المعار طيلة مدة اعارته من المؤسسة أي جزء من راتبه وعلاواته ومكافآته ، ولا يستحق أي اجازات عن مدة الاعارة .
- هـ- يعاد الموظف عند انتهاء اعارته الى وظيفته التي كان يشغلها او الى وظيفة مناسبة اخرى وراتب يعادل راتبه الذي كان يستحقه لو لم تتم اعارته .
- و- باستثناء ما ورد في هذه المادة لا يستفيد الموظف طيلة مدة اعارته من أي حقوق او امتيازات نص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك صندوق الادخار والمعالجة الطبية .
- ز- تتم اعاره المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وتنطبق عليه احكام الاعارة المنصوص عليها في هذا النظام .

الدوام والاجازات

- المادة ٣٥- أ- تنظم شؤون الدوام والاجازات لموظفي المؤسسة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس.
- ب- اذا تغيب الموظف عن العمل بعذر مشروع فعليه ان يعلم رئيسه المباشر بذلك فوراً بأي وسيلة قبل انقضاء يوم العمل التالي على تغيبه وان يثبت ذلك بتعبئة النموذج المقرر لهذه الغاية حال التحاقه بمركز عمله .
- المادة ٣٦- أ- يعتبر الموظف فاقداً لوظيفته بقرار من المرجع المختص بالتعيين اذا تغيب عن عمله دون عذر مشروع اكثر من خمسة عشر يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متتالية .
- ب- لا يستحق الموظف أي رواتب او علاوات او مكافآت عن المدة التي يتغيب فيها عن مركز عمله الرسمي دون عذر مشروع .

المادة ٣٧- يحق للموظف الحصول على الاجازات المنصوص عليها في هذا النظام ، على ان تراعى مقتضيات العمل عند الموافقة على منح الإجازة المطلوبة .

المادة ٣٨- يستحق الموظف الاجازات التالية :-

- أ- الاجازة السنوية .
- ب- الاجازة المرضية .
- ج- الاجازة العرضية .
- د- الاجازة الدراسية .
- هـ- اجازة الامومة .
- و- اجازة الحج .
- ز- الاجازة دون راتب وعلاوات .

الاجازة السنوية

- المادة ٣٩- أ- يستحق المدير العام والموظفون في المؤسسة اجازاتهم السنوية على النحو التالي :-
- ١- المدير العام (٣٠) يوم عمل .
 - ٢- موظفو الفئة الاولى (٢٦) يوم عمل .
 - ٣- موظفو الفئة الثانية (٢٢) يوم عمل .
 - ٤- موظفو الفئتين الثالثة والرابعة (١٨) يوم عمل .
- ب- لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأي موظف لاكثر من سنتين متتاليتين .
- المادة ٤٠- يستحق الموظف الإجازة السنوية المنصوص عليها في هذا النظام ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة، اما اذا تم تعيينه في الوظيفة خلال السنة فيستحق إجازة عن تلك السنة وذلك عن المدة الواقعة بين

هذا من العمل

تاريخ تعيينه واليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة التالية ، وتمنح بقرار من المدير العام او من يفوضه وحسب طبيعة العمل .

المادة ٤١- لا يستحق الموظف الاجازة السنوية عن المدة التي يكون فيها معارا او في اجازة دراسية او في اجازة دون راتب وعلاوات .

المادة ٤٢- اذا انتهت خدمة الموظف بغير العزل او فقد الوظيفة فيدفع له بعد انفكاكه عن العمل بدل يعادل مجموع الراتب والعلاوات عن مدة الاجازة السنوية التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته .

الاجازة المرضية

المادة ٤٣-١- يستحق الموظف اجازة مرضية لمدة لا تزيد على اسبوع بموجب تقرير طبي صادر عن طبيب المؤسسة او مصدق منه وتنزل الاجازة في هذه الحالة من الاجازة السنوية للموظف .

ب- اذا لم يشف الموظف بعد الاجازة المرضية لمدة اسبوع بسبب المرض نفسه فيحال الى اللجنة الطبية الحكومية المختصة لتمديد اجازته المرضية للمدة التي تراها ضرورية ولا تنزل الاجازة المرضية في هذه الحالة من الاجازة السنوية للموظف .

المادة ٤٤- يتقاضى الموظف المجاز اجازة مرضية راتبه كاملا مع العلاوات عن الاشهر الستة الاولى، ونصف راتبه مع العلاوات وكامل العلاوة العائلية عن المدة التي يقضيها في المرض بعد ذلك لمدة ستة اشهر اخرى ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية.

المادة ٤٥-١- اذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء السنة المبينة في المادة (٤٤) من هذا النظام فتتم اعادة معاينته من اللجنة الطبية ، واذا وجدت لدى معاينته مرة ثانية ان مرضه غير قابل للشفاء تنهى خدمته في المؤسسة

بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة اذا كان من موظفي الفئة الاولى ، وبقرار من المدير العام المستند الى توصية اللجنة لبقية الموظفين .

ب- اذا وجدت اللجنة الطبية لدى معاينة الموظف بعد مرور السنة المشار اليها في المادة (٤٤) من هذا النظام ان مرضه قابل للشفاء ولكنه ليس قادرا على استئناف عمله فللمجلس تمديد اجازته المرضية مدة اخرى لا تتجاوز ستة اشهر بدون راتب وعلاوات باستثناء العلاوة العائلية التي يجب ان تدفع كاملة في جميع الاحوال.

ج- لا يجوز انهاء عمل الموظف لعدم لياقته الصحية، ولو قررت اللجنة الطبية انه اصبح عاجزا عن القيام بمهام وظيفته وانه لا فائدة ترجى من تمديد اجازته المرضية، الا بعد ان يكون قد منح اجازة مرضية لا تقل عن ستة اشهر براتب كامل مع العلاوات حدا ادنى وذلك من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية بداية لمدة اجازته المرضية.

المادة ٤٦-١-١- اصيب الموظف بمرض وكان خارج المملكة بمهمة رسمية او اجازة قانونية فيستحق اجازة مرضية لا تتجاوز اسبوعا واحدا بناء على تقرير من طبيب واحد، وعلى الموظف في هذه الحالة ان يعلم المؤسسة برقبيا بمرضه باسرع وقت ممكن وان يرسل اليها التقرير الطبي الذي حصل عليه.

المادة ٤٧-١- استمر مرض الموظف لمدة تزيد على اسبوع وهو خارج المملكة وكان قد حصل على تقرير طبي وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (٤٦) من هذا النظام، فعليه الحصول على تقرير طبي آخر باستمرار مرضه بشهادة طبيبين اثنين او من مستشفى وان يصدق التقرير من القنصل الأردني ان وجد وان يعلم المؤسسة برقبيا بحالته المرضية ويرسل اليها التقارير الخاصة بذلك للنظر فيها ، وللمؤسسة في هذه الحالة قبولها او رفضها وعلى الموظف ان يقدم نفسه اليها فور عودته الى المملكة لفحصه، على ان تراعى احكام المادة (٤٥) من هذا النظام .

هذا من العمل

المادة ٤٨- يحرم الموظف من راتبه وعلاواته بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام عن المدة التي يتغيب خلالها عن العمل بسبب مرض أو إصابة وذلك إذا نشأ المرض أو حدثت الإصابة بسبب خطأ ارتكبه أو تقصير منه ، ويعتبر الموظف قد ارتكب خطأ أو مقصرا لأغراض هذا النظام إذا أساء التصرف مع الغير أو أساء استعمال الأشياء التي يتعامل بها أو أقدم على أي عمل لا يليق بشرف الوظيفة كتناول المشروبات الروحية وتعاطي المخدرات والمقامرة وغير ذلك من الأعمال المخلة بالشرف والاداب العامة وسوء السلوك .

الإجازة العرضية

المادة ٤٩-أ- للمدير العام ولسبب طارئ في حال عدم استحقاق الموظف إجازة عادية إن يمنحه إجازة عرضية براتب وعلاوات لمدة لا تتجاوز اسبوعين في السنة .

ب- للمدير العام منح الموظف الذي استنفذ إجازته السنوية إجازة دون راتب وعلاوات لمدة أو مدد لا تزيد في مجموعها على شهرين في السنة إذا اقتنع بالاسباب الموجبة لذلك .

الإجازة الدراسية

المادة ٥٠-أ- يجوز منح الموظف إجازة دراسية أو أكثر بدون راتب أو علاوات لمدة لا تزيد في مجموعها على سنتين خلال خدمته لتحسين مستواه الثقافي أو العملي أو المسلكي أو المهني إذا كان للتحسين علاقة مباشرة بواجبات المؤسسة وتمنح تلك الإجازة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام ، ولا يتقاضى الموظف المجاز إجازة دراسية علاوة سفر وأجور انتقال أو أي علاوات أخرى ، ولا تعتبر تلك الإجازة جزءا من خدمته الفعلية في المؤسسة .

ب- إذا كانت الإجازة الدراسية بقصد الحصول على شهادة الدكتوراه فيجوز تمديدتها لسنة ثالثة .

ج- لا يجوز منح الموظف إجازة دراسية إلا إذا أكمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في خدمة المؤسسة وحصل على وثيقة قبول رسمية من الجهة التي يرغب الدراسة أو التدريب فيها .

د- على الموظف بعد انتهاء إجازته الدراسية أن يقدم وثيقة مصدقة من الجهة التي درس أو تدرب فيها تبين سير دراسته أو تدريبه إلى المؤسسة وإذا قصر عن ذلك خلال مدة شهرين من انتهاء إجازته يعتبر فاقدا لوظيفته من تاريخ بدء إجازته .

هـ- يجوز ملء وظيفة الموظف الذي أجازته دراسية بصورة مؤقتة بموجب عقد أو بوكالة ولمدة لا تزيد على مدة الإجازة الدراسية ولا يجوز ملء الوظيفة بأكثر من موظف واحد ، على أن ينص العقد على إنهاء خدمة الموظف الذي تم التعاقد معه في حالة إلغاء إجازة الموظف قبل انقضاء مدتها المقررة .

إجازة الأمومة

المادة ٥١- تستحق الموظفة الحامل إجازة أمومة لمدة تسعين يوما متصلة قبل وبعد الوضع براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي من طبيب المؤسسة أو مصدق منه على ألا تزيد المدة المستعملة قبل الوضع على خمسة عشر يوما ولا تحتسب تلك الإجازة من الإجازة السنوية أو المرضية .

إجازة الحج

المادة ٥٢- للمدير العام منح الموظف إجازة حج لا تزيد مدتها على إحدى وعشرين يوما براتب كامل مع العلاوات بالإضافة إلى الإجازة العادية التي يستحقها ولا تمنح هذه الإجازة للموظف إلا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في المؤسسة .

الإجازة دون راتب وعلاوات

المادة ٥٣-أ- يجوز منح الموظف إجازة دون راتب وعلاوات بناء على طلبه في أي من

هذا من العمل

الحالات التالية :-

- ١- للزوج أو الزوجة إذا كان أحدهما يعمل خارج المملكة أو كان في إجازة دراسية أو معاراً أو موفداً في بعثة أو دورة خارج المملكة.
- ٢- للزوج أو الزوجة إذا نقل أحدهما إلى وظيفة خارج المملكة.
- ٣- للموظفة إذا اقتضت ظروف الأسرة أن تتفرغ للعناية بطفلها الرضيع أو بأي من أبنائها أو بزوجها أو بأحد والديها إذا كان أي منهم مريضاً وكانت أحوالهم الصحية تستدعي ذلك.
- ٤- للموظف للعناية بأحد والديه أو زوجته أو أحد أبنائه إذا كان أي منهم مريضاً.
- ٥- للموظف الذي يقدم عقداً ساري المفعول للعمل خارج المملكة وذلك وفقاً للشروط التالية :-
- أن لا تقل مدة خدمته في المؤسسة عن سنتين .
- وأن يكون العقد مع أي حكومة أخرى أو منظمة دولية أو إقليمية أو مؤسسة عامة أو خاصة أو شركة .
- وأن لا يعود الموظف إلى وظيفته قبل إنهاء الإجازة التي منحت له بمقتضى أحكام هذه المادة ولو أنه ي عقد عمله لأي سبب من الأسباب إلا إذا وجدت أسباب تبرر ذلك واقتنع بها المجلس بناء على تنسب المدير العام .
- ب- تمنح الإجازة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً لما يلي :-
- ١- أن لا تزيد مدتها على عشر سنوات خلال مدة عمل الموظف في المؤسسة حداً أعلى ويجوز منحها له مجزأة لمدة لا يزيد مجموعها على حدها الأعلى .
- ٢- أن لا تعتبر مدتها خدمة فعلية في المؤسسة ولا لاستحقاق الزيادة السنوية والترقيع.
- ج- تمنح الإجازة دون راتب وعلاوات بقرار من المدير العام ، وتكون المؤسسة ملزمة باعادة الموظف الذي يمنح إجازة بدون راتب وعلاوات

إلى الخدمة بالدرجة التي كان فيها عند بدء الإجازة وبالراتب الذي كان يتقاضاه .

المادة ٥٤- أ- يقدم الموظف طلب الإجازة خطياً باستثناء الإجازة المرضية وقبل يومين على الأقل من التاريخ المحدد لبدء الإجازة يبين فيها مدتها وتاريخ بدئها والمكان الذي سيقضيها وعنوانه إنشائها .

ب- لا يجوز للموظف ترك عمله قبل أن يتسلم إشعاراً خطياً بالموافقة على إجازته إلا في الحالات الاضطرارية التي يوافق عليها المرجع المختص .

المادة ٥٥- إذا لم يعد الموظف للعمل في المؤسسة بعد انتهاء إجازته مباشرة دون عذر مشروع معزز بما يثبت فيحرم من راتبه وعلاواته عن تلك المدة بقرار من المدير العام وذلك بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه . أما إذا زادت مدة التغيب دون عذر مشروع على عشرة أيام فيعتبر الموظف فاقداً لوظيفته اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء إجازته بقرار من المجلس .

المادة ٥٦- تسري أحكام الإجازات المرضية والدراسية وإجازة الحج على المدير العام.

المادة ٥٧- تنظم جميع الشؤون الأخرى للإجازات بتعليمات يصدرها المدير العام.

المعالجة الطبية

المادة ٥٨- أ- تؤمن المؤسسة الرعاية الطبية للمدير العام والموظفين والفراد عائلاتهم وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس بما في ذلك تحديد المبالغ التي يتم اقتطاعها شهرياً من رواتبهم مقابل تلك الرعاية.

ب- تؤمن المؤسسة الرعاية الطبية للموظف الذي تنتهي خدمته باستحقاق راتب التقاعد أو راتب الاعتلال وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي

دخول من الأهل

الساري المفعول كما تؤمن هذه الرعاية لكل فرد من افراد عائلته .
ج- لغاية تطبيق احكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة تشمل عائلة الموظف مايلي:-

- ١- الزوجة (الزوجات) ، الزوج .
- ٢- الاولاد حتى سن الحادية والعشرين اذا كانوا يعيشون معه ويتولى اعالتهم او ممن يتلقون دراستهم في المعاهد العليا او الجامعات داخل المملكة او الى اكملهم الخامسة والعشرين من العمر ايهما اسبق .
- ٣- البنات العازبات او الارامل او المطلقات اذا كان يتولى اعالتهم .
- ٤- الاولاد المعوقين والعاجزين عن اعالة انفسهم .
- ٥- الوالدين الذين يعيلهما .
- ٦- افراد عائلة صاحب راتب التقاعد او الاعتلال بعد الوفاة .

المادة ٥٩- اذا رأت اللجنة الطبية ضرورة معالجة الموظف خارج المملكة فتدفع المؤسسة ما يلي :-

- أ- جميع نفقات السفر والفحوص والاستشفاء الطبي وجميع نفقات المستشفى الاخرى اذا تمت المعالجة في المستشفى .
- ب- جميع نفقات السفر والفحوص والمعالجة والامان الادوية بالاضافة الى كامل علاوات السفر المقررة بموجب نظام الانتقال والسفر رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١ او أي نظام يبدله او يحل محله عن كل ليلة يقضيها في خارج المملكة لغايات المعالجة اذا كانت المعالجة تتم خارج المستشفيات وبموافقة المجلس .

أجور الانتقال والسفر

المادة ٦٠- يطبق على موظفي المؤسسة نظام الانتقال والسفر رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١ واي نظام آخر يبدله او يحل محله على ان يمارس المجلس صلاحيات مجلس

الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس رئيس المجلس صلاحيات وزير المالية كما يمارس المدير العام صلاحيات الوزير المختص .

البعثات والمهمات والدورات التدريبية

- المادة ٦١-١- يوفد المدير العام الى أي مهمة او دورة او بعثة او مؤتمر بقرار من المجلس .
- ب- يتم ترشيح الموظف وايفاده لاي بعثة او دورة داخل المملكة او خارجها بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .
- ج- يتم ايفاد الموظف في مهمة سواء داخل المملكة او خارجها بقرار من المدير العام .
- د- يجوز بقرار من المدير العام منح الموظف الموفد في بعثة او دورة او مهمة سلفة على نفقات بعثته او دورته او مهمته على ان لا يتجاوز مقدار هذه السلفة ما يستحقه عن كامل البعثة او الدورة او المهمة .
- هـ- يشكل أي وفد خاص في المؤسسة بقرار من المدير العام ، كما يسمي المدير العام ممثلي المؤسسة في الوفود الرسمية .
- و- تنظم شروط اجراءات التحاق الموظفين بالبعثات والدورات والمهمات داخل المملكة وخارجها ومتابعة شؤونهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .
- المادة ٦٢- تحدد المدة الخاصة باي بعثة وفقا للمدة المقررة للحصول على المؤهل العلمي المطلوب شريطة ان لا تتجاوز شهادة الماجستير سنتين والدكتوراه ثلاث سنوات ، على انه يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة تمديد مدة البعثة للحصول على درجة الدكتوراه سنة اخرى .

محكمة العدل

المادة ٦٣-أ- يلتزم الموفد في بعثة داخل المملكة او خارجها بعد انتهاء بعثته بالخدمة في المؤسسة او بأي وزارة او دائرة او مؤسسة رسمية عامة ينتقل الالتزام المترتب عليه اليها مدة تعادل مثلي المدة التي استغرقتها البعثة لحملة الدكتوراه وثلاثة امثال المدة لحملة شهادة الماجستير .

ب- اذا استقال الموفد بعد انتهاء بعثته او انتهى عمله قبل اكمال التي يجب ان يعملها في المؤسسة لقاء بعثته ، فيتعين عليه دفع كامل تكاليف البعثة التي انفقها المؤسسة عليه عن المدة المتبقية من الالتزام .

ج- يستثنى من احكام الفقرة (ب) من هذه المادة :-

- ١- اذا انتهت خدمة الموظف بسبب اكماله السن القانونية .
- ٢- اذا انتهت خدمة الموظف بسبب المرض بموجب تقرير من اللجنة الطبية المختصة .

المادة ٦٤-أ- يستحق الموفد في بعثة داخل المملكة او خارجها راتبه كاملا طيلة المدة التي تستغرقها البعثة .

ب- يستحق الموفد في بعثة خارج المملكة مايلي :-

- ١- راتبه كاملا عن الاشهر الستة الاولى من مدة البعثة .
- ٢- ثلاثة ارباع مجموع رواتبه عن المدة المتبقية من بعثته اذا كان متزوجا ونصفها اذا كان اعزبا .

ج- لمقاصد تطبيق الفقرة (ب) من هذه المادة يشترط ان لا تزيد مدة البعثة على اربع سنوات كاملة ، اما اذا زادت مدتها على ذلك فلا يدفع للموفد أي جزء من راتبه عن أي مدة تزيد على السنوات الاربعة سواء تم تمديد البعثة او لم تمدد بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٦٥- لا يجوز للموظف ان يقبل المشاركة في أي دعوة رسمية توجه اليه تتعلق

بمهمة داخل المملكة او خارجها من أي من الحكومات او الدوائر او المؤسسات او الهيئات الاجنبية الا بموافقة المدير العام .

المادة ٦٦- تطبق احكام نظام البعثات العلمية المعمول به على سائر الشؤون الاخرى المتعلقة بالمبعوثين في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة ٦٧-١- ينشأ في المؤسسة صندوق ادخار يشترك حكما في عضويته المدير العام وجميع موظفي المؤسسة.

ب- يحسم من كامل الراتب الاساسي الشهري لكل عضو تابع للصندوق (١٠٪) عشرة بالمائة ويودع في الصندوق في حساب خاص باسم العضو.

ج- تدفع المؤسسة شهريا لحساب العضو ما قيمته (١٠٪) عشرة بالمائة من كامل راتبه الشهري الاساسي.

د- يبدأ اشتراك الموظف في صندوق الادخار من تاريخ تثبيته في الملاك .

المادة ٦٨- تنظم جميع الشؤون الاخرى المتعلقة بصندوق الادخار بتعليمات يصدرها المجلس بما في ذلك استثمار اموال الصندوق.

الاجراءات التأديبية

المادة ٦٩-١٥١ ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على أي تصرف او عمل يخل بالمهام والواجبات المنوطة به او اعاق العمل في المؤسسة فتوقع عليه أي من العقوبات المسلكية التالية :-

- أ- التنبيه الخطي .
- ب- الانذار الخطي .
- ج- الحسم من الراتب الشهري الاساسي بما لا يزيد على ربعه في الشهر الواحد .

محكمة العمل

- د- حجب الزيادة السنوية العادية .
- هـ- تأخير الترفيع .
- و- تنزيل الراتب .
- ز- تنزيل الدرجة .
- ح- الاستغناء عن الخدمة .
- ط- العزل .
- المادة ٧٠-أ- توضع عقوبات التنبيه على الموظف بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير المعني .
- ب- توقع عقوبات الانذار والحسم من الراتب وحجب الزيادة السنوية العادية على جميع الموظفين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .
- ج- توقع عقوبات تأخير الترفيع وتنزيل الراتب وتنزيل الدرجة والاستغناء عن الخدمة والعزل على الموظف بقرار من المجلس بناء على موافقة المدير العام المستند الى تنسيب اللجنة .
- المادة ٧١-أ- يستغنى عن خدمة الموظف في أي من الحالات التالية :-
- ١- اذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية او بجنحة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الامانة والشهادة الكاذبة واي جريمة اخرى مخلة بالاخلاق العامة او حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر لارتكابه أي جريمة من الجرائم ويعتبر الموظف في أي حالة من هذه الحالات مفصولا حكما اعتبارا من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .
- ٢- اذا عوقب بتأخير ترفيعه ثم ارتكب مخالفة اخرى، تستوجب معاقبته بأي من العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) من المادة (٦٩) من هذا النظام خلال سنتين متتاليتين .

- ب- يعزل الموظف في أي من الحالات التالية :-
- ١- اذا صدر قرار من اللجنة التأديبية بعزله .
- ٢- اذا عوقب بتنزيل درجته ثم ارتكب مخالفة اخرى واوقعت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة ثانية .
- ٣- اذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية او بجنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة او أي جريمة مخلة بالاخلاق العامة واكتسب الحكم الدرجة القطعية .
- ٤- اذا حكم عليه بالحبس من محكمة اردنية مختصة أي جريمة جزائية اخرى لها ارتباط بالسلوك الوظيفي لمدة ثلاثة اشهر على الاقل واكتسب الحكم الدرجة القطعية .
- ج- تتخذ قرارات الاستغناء عن الخدمة والعزل في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة من قبل المرجع المختص بالتعيين .
- المادة ٧٢- للمدير العام ان يطلب الى الجهات المختصة منع الموظف المحال الى اللجنة من مغادرة المملكة.
- المادة ٧٣- اذا اقيمت دعوى جزائية ضد الموظف فيجب ان لا تتخذ بحقه أي اجراءات تأديبية ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه الا بعد ان يصدر الحكم النهائي في القضية الجزائية.
- المادة ٧٤- اذا أصبح الموظف غير قادر على اداء واجبات وظيفته، يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة الهاء خدمته على ان تدفع له جميع حقوقه بموجب الفقرة (أ) من المادة (٨٢) من هذا النظام .
- المادة ٧٥- أ- لا تؤخذ في الاعتبار لأي غاية من الغايات المقصودة بهذا النظام أي

محكمة العدل

عقوبة تأديبية أوقعت على الموظف وتم تنفيذها بحقه إذا ثبت بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ان سلوكه وعمله بعد ايقاع تلك العقوبات عليه كانا مرضيين ، ومضى على ايقاعها المدد التالية ، حسب مقتضى الحال :-

- ١- سنة واحدة على الاقل اذا كانت العقوبة التنبيه .
- ٢- سنتان على الاقل اذا كانت العقوبة الانذار او الحسم من الراتب .
- ٣- ثلاث سنوات على الاقل اذا كانت العقوبة حجب الزيادة السنوية العادية او تأخير الترفيع او تنزيل الراتب او تنزيل الدرجة .

ب- يصدر المدير العام بناء على تنسيب اللجنة قراره بعدم سريان اثر العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧٦-١- على المدير العام ان يكف يد الموظف عن العمل اذا احيل الى اللجنة او الى المدعي العام او الى المحكمة.

ب- للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في تقاضي نسبة من مجموع ما يتقاضاه من راتبه وعلاواته على ان لا تزيد على النصف ، حسبما يقرره المدير العام وذلك عن كامل المدة المكفوفة يد الموظف فيها عن العمل.

ج- اذا صدر عن محكمة مختصة حكم ببراءة الموظف الموقوف عن العمل او عدم مسؤوليته عن التهم الموجهة اليه فيستحق راتبه كاملا مع العلاوات عن المدة التي اوقف فيها عن العمل ، اما اذا اسفرت محاكمة الموظف عن ادانته واوقعت عقوبة تأديبية عليه غير عقوبة الاستغناء عن خدمته او عزله من الوظيفة فيستحق راتبه كاملا مع العلاوات عن المدة التي اوقف خلالها عن العمل اذا كانت لا تزيد على ستة اشهر . واذا زادت على ذلك فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة التي تزيد على الاشهر الستة .

المادة ٧٧- لا يستحق الموظف الذي صدر بحقه قرار بالاستغناء عن خدمته او عزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته اعتبارا من تاريخ احواله الى اللجنة او المدعي العام او المحكمة لمحاكمته على المخالفة المسلكية التي ارتكبها او الجريمة التي اسندت اليه حسب مقتضى الحال ، على ان لا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاها من راتبه وعلاواته خلال مدته ايقافه عن العمل بمقتضى احكام المادة (٧٦) من هذا النظام .

المادة ٧٨- للمدير العام تشكيل هيئة تحقيق في المخالفة التي ارتكبها الموظف قبل احواله الى اللجنة ، كما يجوز للجنة التنسيب بتشكيل هيئة تحقيق في المخالفة المعروضة عليها قبل اتخاذ القرار بشأنها .

المادة ٧٩- أ- اذا تبين للجنة او هيئة التحقيق المشكلة بموجب هذا النظام ان المخالفة التي اسندت الى الموظف المحال اليها بسببها تنطوي على جريمة جزائية فيترتب عليها التنسيب باحواله الموظف مع محاضر التحقيق التي أجريت معه والاوراق والمستندات الاخرى المتعلقة بالمخالفة الى المدعي العام المختص او الى المحكمة المختصة للسير في القضية وفقا لاحكام القانون ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي اجراء تأديبي بحق ذلك الموظف او الاستمرار في أي اجراء تم اتخاذه الى ان يصدر الحكم القضائي القطعي في الشكوى او الدعوى الجزائية التي قدمت ضده وتتم احواله الموظف في هذه الحالة الى المدعي العام او الى المحكمة المختصة بقرار من المجلس اذا كان الموظف من موظفي الفئة الاولى وبقرار من المدير العام لباقى الموظفين .

ب- ان تبرئة الموظف من الشكوى او الدعوى التي قدمت ضده بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة او الحكم بعد مسؤوليته عما اسند اليه لا يحول دون اتخاذ الاجراءات التأديبية اللازمة بحقه بمقتضى احكام

محكمة من المحاكم

هذا النظام عن المخالفة التي ارتكبها وإيقاع العقوبة التأديبية المناسبة عليه إذا أدين بها من اللجنة .

المادة ٨٠- تعتبر خدمة الموظف منتهية في أي من الحالات التالية :-

- أ- إذا أكمل الستين من العمر للموظف والخامسة والخمسين للموظفة ، وللمجلس بناء على ترشيح المدير العام تمديد خدمة كل منهما سنويا لمدة لا تزيد على خمس سنوات إذا طلب أي منهما ذلك .
- ب- إذا أحيل على التقاعد وفقا لاحكام المادة (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي المعمول به او أي نص آخر يحل محله او يعدله .
- ج- قبول الاستقالة .
- د- فقد الوظيفة .
- هـ- عدم اللياقة الصحية .
- و- العزل .
- ز- فقد الجنسية .
- ح- إلغاء الوظيفة .
- ط- الوفاة .

المادة ٨١- أ- تقبل استقالة الموظف بقرار من المرجع المختص بالتعيين.

ب- على الموظف الذي يرغب في الاستقالة تقديم طلب خطي قبل شهر على الأقل من تاريخ نفاذها وعلى ان يستمر في اداء واجباته الى ان يتسلم اشعاراً خطياً بقبولها.

المادة ٨٢- أ- مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و(ج) من هذه المادة ، اذا انتهت خدمة الموظف في المؤسسة لاي سبب من الاسباب باستثناء الاستقالة او فقد الوظيفة او الاستغناء عن الخدمة او العزل ، فتدفع له التعويضات التالية :-

- ١- المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .
- ٢- الراتب والعلاوات المستحقة له حتى تاريخ انتهاء الخدمة .
- ٣- راتب وعلاوات الاجازة السنوية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .
- ٤- ما يستحق من المكافأة السنوية عن مدة خدمته في تلك السنة بمقتضى المادة (٢٩) من هذا النظام .
- ٥- الراتب الشهري الاجمالي الاخير عن كل سنة قضاها في خدمة المؤسسة ، وعلى النحو التالي :-
- راتب شهر اجمالي عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات .
- راتب شهر ونصف اجمالي عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة على عشر سنوات ولا تتجاوز خمس عشرة سنة .
- راتب شهرين اجمالي عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس عشرة سنة .
- ب- اذا انتهت خدمة الموظف بالمؤسسة بالاستقالة وكان له خدمة خمس سنوات فاكثر فيدفع له المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج- اذا انتهت خدمة الموظف بالاستقالة وكانت مدة خدمته في المؤسسة اقل من خمس سنوات ، او اذا انتهت بالعزل او فقد الوظيفة او الاستغناء عن الخدمة فيدفع له مجموع مساهماته في صندوق الادخار فقط وعائداتها وما ورد في البنود (٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

هــ كـ لـ مـ نـ

المادة ٨٣- يحدد المجلس حقوق المدير العام المالية في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك المكافآت والتعويضات والمبالغ المتجمعة له في صندوق الادخار .

المادة ٨٤- يتم توفيق اوضاع الموظفين القائمين على راس عملهم عند نفاذ احكام هذا النظام بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٨٥- يجوز للمدير العام تفويض صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لاي من موظفي المؤسسة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ٨٦- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٨٧- يلغى نظام موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٩ وما طرأ عليه من تعديل .

٢٠٠٢/٤/٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

وزير العدل
وزير دولة للشؤون القانونية
فارس النابلسي

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
الدكتور محمد الحلايقة

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيشتات

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعلام
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير
التنمية الادارية
الدكتور محمد الذنيبات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني ابو غيدا

وزير
السياحة والآثار
الدكتور طالب الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير التنمية الاجتماعية
وزير التخطيط بالوكالة
تمام الغول

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير
الصحة
الدكتور فالح الناصر

وزير
الداخلية
نادر الذهبي

وزير الزراعة ووزير
المياه والري بالوكالة
الدكتور محمود عايد الدويري

وزير
المعمل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الداخلية
قحطان المجالي

وزير التعليم العالي
والبحوث العلمي
الدكتور وليد المعاني

وزير
الثقافة
حيدر محمود

هذا من العمل